

الهيئة القانونية للأسواق المالية تؤيد إجراءات التنفيذ الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية ضد الدكتور مباشر شيخ

دبي، الإمارات العربية المتحدة، [xx] نوفمبر 2020: أعلنت الهيئة القانونية للأسواق المالية تأييدها لإجراءات التنفيذ الصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية ضد الدكتور مباشر شيخ لصلوحه في سلوكيات مضللة وخادعة .

فعقب جلسات استماع إستمرت لمدة خمس أيام، أصدرت الهيئة القانونية للأسواق المالية قرارها يوم 20 أكتوبر بتأييد القرار الصادر عن سلطة دبي للخدمات المالية وفرض العقوبات التالية:

- تغريم الدكتور مباشر شيخ مبلغ 225,000 دولار أمريكي؛
- إلزامه بدفع تعويضات لا تقل عن 644,836 دولار أمريكي لشركة «ماس كلير سايت ليمتد» تمثل المبلغ النقدي الذي سحبه بطريقة مضللة إلى جانب الفوائد المتركمة؛
- حظره من تولي مناصب أو تسلم وظائف في شركات معينة خاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية؛ و
- منعه من مزاوله أي وظيفة مرتبطة بالخدمات المالية في أو من مركز دبي المالي العالمي.

الدكتور مباشر شيخ هو رئيس مجلس الإدارة السابق والمسؤول التنفيذي الأول السابق والمستفيد الحقيقي الرئيسي لشركة «ماس كلير سايت ليمتد» المعروفة اختصاراً بـ «ماس»، والتي كانت خاضعة لتنظيم سلطة دبي للخدمات المالية قبل وضعها قيد التصفية في نوفمبر 2015.

وتعود تفاصيل القضية إلى 3 أكتوبر 2019 عندما أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية في [إشعار صادر عنها](#) عن اتخاذ إجراءات ضد الدكتور مباشر شيخ وذلك لمخالفته تشريعات سلطة دبي للخدمات المالية، إلا أنه اعترض على النتائج التي توصلت إليها السلطة وأحال الإجراء المتخذ بحقه إلى الهيئة القانونية للأسواق المالية لإعادة النظر والمراجعة. الهيئة القانونية للأسواق المالية هي محكمة متخصصة ومستقلة من الناحية التشغيلية عن سلطة دبي للخدمات المالية، ولها قواعدها الإجرائية الخاصة بها. وهي تجري مراجعة كاملة لقرارات سلطة دبي للخدمات المالية المحالة إليها لتحديد الإجراء الأنسب اتخاذه.

ويُعد قرار تأييد فرض هذا التعويض الأول بحق فرد والغرامة المالية هي أعلى غرامة يتم فرضها على فرد. إضافة إلى ذلك، ألزمت الهيئة القانونية للأسواق المالية الدكتور مباشر شيخ بدفع 15,000 دولار أمريكي لتغطية تكاليف الدعوى التي تكبدها سلطة دبي للخدمات المالية.

وقد أبدت الهيئة القانونية للأسواق المالية الإجراءات التنفيذية بشأن الدكتور مباشر شيخ لارتكابه المخالفات التالية:

- إظهار عدم النزاهة من خلال التصرف بطريقة خادعة لا تتسم بالأمانة،
- تقديم، بدراسة كاملة، معلومات كاذبة أو مضللة أو خادعة إلى سلطة دبي للخدمات المالية، و
- التسبب، بدراسة كاملة، في مخالفة «ماس» للقواعد الاحترافية المعمول بها من قبل السلطة.

وتتضمن النتائج الرئيسية التي توصل إليها التحقيق ما يلي:

- في أوائل عام 2015، تعرض الاستقرار المالي لشركة الدكتور شيخ (ماس) لضغوط متزايدة، بناء عليه كان من المتوقع عليها إبلاغ سلطة دبي للخدمات المالية بوضعها المالي على أساس شهري، ولا سيما فيما يتعلق باحتفاظها برأس مالها التنظيمي البالغ 600.000 دولار أمريكي.
- في مايو ويونيو 2015، قام الدكتور شيخ بسحب أكثر من 512.000 دولار أمريكي نقدًا من حساب الشركة المصرفي، مما أدى إلى استفاد كامل سيولتها النقدية تقريبًا، ما يعد خرقًا لمتطلبات رأس المال التنظيمي الخاصة بالشركة.
- بإخفاء عمليات السحب النقدي وتقديم عمداً معلومات خادعة حول هذه العمليات ضمن الشركة، تسبب الدكتور شيخ، وبدراسة كاملة، في قيام شركة ماس من خلال مسؤول الشؤون المالية بتقديم تقارير خاطئة لسلطة دبي للخدمات المالية حول وضع رأس مال الشركة التنظيمي.
- عندما أدركت سلطة دبي للخدمات المالية حقيقة الوضع في يونيو 2015، قامت على الفور بتعليق ترخيص شركة ماس لحماية مستخدمي الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. وفي وقت لاحق من نفس العام، دخلت ماس عملية التصفية لسداد ديونها الضخمة والتي تشمل استحقاقات الموظفين غير المدفوعة.
- في محاولة للتملص من قضية سوء السلوك، قام الدكتور شيخ مرارًا وتكرارًا على مدى سنوات عدة بتزويد سلطة دبي للخدمات المالية والهيئة القانونية للأسواق المالية بوصف معقد وغير محتمل للأحداث. شمل ذلك ادعاءات كاذبة بأن سحب الأموال في البداية كان بهدف الدفع للمستثمرين كجزء من صفقة استثمارية، وبعدما تعثرت الصفقة انتقلت الأموال للدفع لدائنين آخرين، وحاول دعم ادعاءاته بوثائق ملفقة وشهادات زور.

في قرارها الصادر، وصفت الهيئة القانونية للأسواق المالية سلوك الدكتور شيخ بأنه "مجموعة غير نزيهة من المحاولات والأفعال الخادعة التي تفاقمت على مدى فترة طويلة لإخفاء أفعاله والتستر عليها". كما وجدت الهيئة أن الدكتور شيخ كان يعلم جيدًا أن سحبه للأموال تسبب في انتهاك صريح لمتطلبات رأس المال التنظيمي لشركة ماس "لأن قصته عن الصفقات المزعومة كانت كاذبة".

إلى ذلك قال برايان ستايروولت، الرئيس التنفيذي لدى سلطة دبي للخدمات المالية: "إن تنهاون سلطة دبي للخدمات المالية مع الأفراد الذين يحاولون عمدًا تضليل وخداع الهيئة التنظيمية، لا سيما عند اتخاذ مثل هذه الخطوات المعقدة وغير النزيهة بهدف إخفاء سوء سلوكهم. وسبحاسب هؤلاء الأفراد إلى أقصى درجة يسمح به القانون، وليس لهم مكان في مجتمع مركز دبي المالي العالمي. وعند الاقتضاء، ستطالب سلطة دبي للخدمات المالية المخالفين بتعويض أولئك الذين تكبدوا خسائر ناجمة عن سوء سلوكهم. على جميع الأفراد الذين يتحكمون في شركات الخدمات المالية التأكد من إدارة شؤونها المالية بمسؤولية، بما يخدم جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الموظفين، والتصرف بنزاهة في جميع الأوقات".

وكانت الهيئة القانونية للأسواق المالية قد رفضت طلب الدكتور شيخ باستئناف قرارها أمام محكمة مركز دبي المالي العالمي. لم يتقدم الدكتور شيخ بعد ذلك بطلب إلى محاكم مركز دبي المالي العالمي للحصول على إذن باستئناف قرار الهيئة القانونية للأسواق المالية، وبالتالي يعتبر قرار الهيئة نافذ بشكل فوري.

يمكن العثور على قرار الهيئة القانونية للأسواق المالية على الموقع الإلكتروني لسلطة دبي للخدمات المالية، ويمكن الوصول إلى نسخة منه عبر هذا [الرابط](#). كما يمكن الاطلاع على المعلومات حول القضايا قيد الانتظار لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية، بما في ذلك تفاصيل أي جلسات استماع عامة عبر نفس الرابط.

-انتهى-

للمزيد من المعلومات، يُرجى التواصل مع:

الاتصالات المؤسسية

سلطة دبي للخدمات المالية

الدور 13، مبنى البوابة، الجناح الغربي

دبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +971 (0)4 362 1613

البريد الإلكتروني: DFSAcorpcomms@dfsa.ae

www.dfsa.ae

نبذة عن سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي المنظم المستقل للخدمات المالية التي يتم تقديمها في أو من مركز دبي المالي العالمي، وهي منطقة حرة مالية أنشئت لهذا الغرض في إمارة دبي، الإمارات العربية المتحدة. إن الصلاحيات التنظيمية لسلطة دبي للخدمات المالية تشمل إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية وصناديق الاستثمار المجمعّة وخدمات الحفظ والائتمان وتداول العقود الآجلة والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية. بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على وإنفاذ متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي. يرجى زيارة موقع سلطة دبي للخدمات المالية لمزيد من المعلومات.

برايان ستايروولت، الرئيس التنفيذي لدى السلطة الذي تم تعيينه في 1 أكتوبر 2018 بعد أن قضى 8 سنوات في منصب مدير عام قسم الرقابة لدى سلطة دبي للخدمات المالية. يتولى برايان مهمة توجيه العمل الرقابي لدى السلطة وتطوير القدرات التنظيمية في مركز دبي المالي العالمي وفق معايير عالمية. وقد لعب برايان دورًا أساسيًا في دعم الدور الرقابي لسلطة دبي للخدمات المالية وتطبيق مسؤولياتها وتطوير إطار الإشراف على المخاطر. ويضطلع برايان بدور هام في دعم عمل الهيئات الدولية لوضع المعايير. يشغل السيد برايان ستايروولت منصب رئيس مشارك لمجموعة بازل الاستشارية، وهي منتدى يهدف إلى تعميق المشاركة في المسائل المتعلقة بالإشراف المصرفي بين لجنة بازل والمشرفين في جميع أنحاء العالم.